

## سوسيولوجية المجتمع المدني ودوره في التنمية من خلال التفعيل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي

تومي بلقاسم

جامعة زيان عاشور بالجلفة

نسعى في هذه البحث إلى الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بمفهوم المجتمع المدني بوصفه كيانا اجتماعيا جمعويا، أفرزته التحولات العميقة، التي هزت أركان المجتمع الجزائري مند بداية الثمانينات فالمجتمع المدني يعد البؤرة السياسية المحلية، التي اتحدت فيها وحولها الجمعيات المحلية المختلفة التي تأسست أصلا لخدمة المواطن ولسد حاجته المادية والمعنوية وللدفاع عن حقوقه على المستوى المحلي. ويمتاز المجتمع المدني على مستوى الخريطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الجزائرية بحضور بارز وكبير، وذلك بفضل النشاط الجمعوي المكثف في حقل التنمية المحلية، ومطالبة الدولة من أجل التكفل بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية المحلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بفضل ذلك النشاط الجوارى، الذي تقوم به بعض الجمعيات، التي راهنت على توعية المواطنين، وتوعيتهم بالدور اللازم للقيام به من أجل مجتمع سليم، ومؤسس على قواعد سياسية واجتماعية وثقافية، تصان فيه الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحترم فيها المواطن عضوا فاعلا ومتفاعلا.

لقد برز (المجتمع المدني) قوة فاعلة ومتفاعلة من خلال اقتراحاته لمشاريع تنموية لهيئات الوصية محليا ووطنيا. ومهما يكن من أمر، فإن نشاط الحركة الجمعوية هو المادة الأولى والأساسية للمجتمع المدني، لم يمر بصمت وبهدوء، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، إذ شكل تربة خصبة لتساؤلات إيديولوجية واجتماعية واقتصادية، أهمها:

✓ هل علاقة الجمعيات المحلية بالدولة، هي علاقة متكاملة أم متناقضة؟

✓ ألا يمكن اعتبار النشاط الجماعي التضامني والتنموي، اعلانا صارخا لفشل الدولة وتخليها عن مطالب المواطن محليا؟  
✓ ألا يمكن اعتبار الحركة الجمعوية واقعا سلطويا قبل أن يكون مطلبها جماهيريًا فهي واقية للدولة وحامية لها من صخب وضربات الطبقة الشعبية الثائرة؟

سنحاول في هذه البحث الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا مع محاولة معالجة ومناقشة واقع وأفاق المجتمع المدني في الجزائر، ودوره في دفع عجلة التنمية المحلية دفعا سليما يتماشى والتنمية الوطنية الشاملة.

### 1/ مفهوم المجتمع المدني:

شكل مفهوم المجتمع المدني مادة خصبة للدراسات الفلسفية والاجتماعية والسياسية منذ القرن السابع عشر. فلقد حظي باهتمام كبير وخصصت له تعريفات عديدة ومتنوعة بتنوع الوظائف والمكانة، التي أرادها له المفكرون ضمن البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للجمعيات البشرية في علاقتها الاتصالية أو الانفصالية مع الأطر التنظيمية المؤسسية لجهاز الدولة أو السلطة العسكرية<sup>1</sup>.  
ومن التعريفات التي بدت لنا مهمة وذات دلالة وظيفية نذكر تعريف الفيلسوف الإنكليزي "جون لوك"، حيث يقول: "المجتمع المدني هو قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها"<sup>2</sup>.

لعل ما يمكن قراءته في نص هذا التعريف، أن جون لوك يتحدث عن مجتمع مدني، مستقل افتراضيا عن الإطار السلطوي المتمثل في أجهزة الدولة، ولكنه لا يلغيها، أي أن المجتمع المدني لا يلغي الدولة كإطار تنظيمي عام وشامل، كما أن الدولة لا تلغي المجتمع المدني، بالرغم من أنه يسعى إلى أن يتحرك خارج دائرتها ومستقل عن وصايتها وق حدد المفكرون، الإطار المعرفي والأيديولوجي للمجتمع المدني مفهومًا وككيانًا، قد يناقض الدولة كما قد ينافسها في كسب ثقة المواطن من حيث التفعيل التنموي المحلي. فلقد راهن هؤلاء المفكرون على المنظومة الفكرية للمجتمع المدني،

وعلى الدور الريادي الذي بإمكانه القيام به من حيث الفاعلية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية. حيث أصبح يتحرك قوة موازية وأحيانا مناقضة ومناهضة للدولة. فأوكل لنفسه دور الضابط والمراقب والضابط السياسي والثقافي والاجتماعي من أجل بعث تنمية محلية تتماشى ومتطلبات الواقع المعيشي للمواطن. لقد اكتسب المجتمع المدني قوته وفاعليته كيانا حيا من نشاط تلك الجمعيات المتعددة، التي تأسست أصلا لتصنع لنفسها مكانا ومكانة في المخيال الشعبي الجماهيري المحلي. يلتقي إذن هذا التوجه الفكري والوظيفي للحركة الجمعوية المادة الأولى والأساسية بامتياز للمجتمع المدني، بذلك التعريف الذي صنعه الفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو"، أثناء حديثه عن المجتمع المدني حيث يقول: "المجتمع المدني صاحب السيادة وباستطاعته صياغة إرادة عامة، يتماهى فيها الحكام والمحكومون"<sup>3</sup>.

## 2/ الدولة والمجتمع المدني:

تعتبر الدولة الحديثة ظاهرة مصاحبة في تكوينها وتطورها لعمليات التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته البلاد الأوروبية منذ القرن الخامس عشر. كما يمكن القول أن الآليات التي تقف وراء نشوء الدولة الحديثة في شكلها الديمقراطي الليبرالي هي ذاتها التي قادت إلى تكوين المجتمع المدني بتنظيماته السياسية فهل يمكننا الحديث بنفس الطريقة عن المجتمع والدولة في البلاد العربية؟ الجواب قطعاً بالنفي.

فالدولة في البلاد العربية ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي المحلي، بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلاد خلال مراحل تاريخية معينة. كما أنها شكلت أداة ووسيلة التحديث الرئيسية التي أنتجت بقية المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي احتاجت إليها لفرض هيمنتها وسيطرتها ككيان غريب وقع غرسه في جسم المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي بالنظر إلى بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكان دور تلك المؤسسات والأجهزة في عهد الاحتلال والحماية، ولا يزال كذلك في عهد الاستقلال مع

فارق تأميمها وإدارتها من قبل نخب محلية، هو ممارسة الرقابة على المجتمع وإخضاعه لسلطوية دولة ذات طابع موروثي جديد neo-patrimonial state تحت سيطرة أقليات عائلية، عسكرية وبيروقراطية<sup>4</sup>.

وهكذا تشكل مؤسسات الدولة وأجهزتها سواء على المستوى الوطني أو المحلي (المجالس المنتخبة، إن وجدت، والبلديات، وأجهزة الإدارة المحلية والإقليمية) أدوات إضافية للجهاز البيروقراطي المركزي للدولة أكثر منها مجالس ورابطات ومؤسسات محلية تتصف بحد أدنى من الاستقلالية والتمثيلية، تسعى لخدمة الأفراد والمجموعات وترعى مصالحهم.

### 3/ الأنموذج الجزائري:

سنعرض في هذا القسم من هذا العمل بالتحليل لواقع المجتمع المدني في الجزائر محاولين تشخيص الوضع الراهن. لكن بالنظر إلى تعدد التنظيمات، العمليات والهياكل التي عادة ما تدخل ضمن تحديد بنية المجتمع المدني (الأحزاب السياسية، الحركات الاجتماعية المتنوعة، التنظيمات الأهلية، الاتحادات المهنية، والرابطات... الخ)، فإننا سنركز على عنصرين من عناصر تكوين المجتمع المدني في الجزائر وهما الأحزاب السياسية والحركة الجمعوية (المقصود الجمعيات والتنظيمات المختلفة الممثلة لشرائح ومجموعات اجتماعية معينة والعاملة في مختلف حقول الحياة الاجتماعية) ويعود تركيزنا على هذين العنصرين إلى الأهمية الاستثنائية لهما في التجربة الجزائرية وكذلك لضيق المجال المطلوب لمعالجة بقية العناصر المكونة للمجتمع المدني. كما سنقدم في نهاية الورقة تقويماً سريعاً نستشرف من خلاله آفاق المجتمع المدني انطلاقاً من الظروف المميزة للواقع الراهن.<sup>5</sup>

### 1/3 الحركة الجمعوية والدولة:

تبدو العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية معقدة ومتعددة الأبعاد منها ما يتعلق بإشكاليات عامة تخص ممارسة السلطة واحتكار القوة، ومنها ما يتعلق بأوضاع خصوصية تتصل بالتكوين التاريخي للدولة الوطنية والأزمات التي تعرضت لها خلال مراحل تكوينها. وحيث أن الأمر لا يسعنا لنعرض بالتفصيل المسائل المتعددة المتصلة

بهذين البعدين سنكتفي ببعض الإشارات السريعة التي تساعدنا على فهم الخطوط العامة لهذه العلاقة المتصلة بهذين البعدين سنكتفي ببعض الإشارات السريعة التي تساعدنا على فهم الخطوط العامة لهذه العلاقة المعقدة.

ففي بلاد المغرب على حد قول المؤرخ الاجتماعي غاليسو Gallissot هناك تداخل كبير بين ثلاث ظواهر مجتمعية هي؛ الحركات الاجتماعية، التكتلات الجمعوية والحركة الوطنية ذات الطابع الهوياتي. وتأخذ الحركة الجمعوية قبل الوطنية صبغ دينية، ومتحد communautaire تحت تأثير العلاقات القرابية والنزعة الموروثة ويتجسد ذلك في الحركات المعروفة في بلاد المغرب "بالزوايا" (جمعيات الطرقية) ولا تنجو حتى الحركة الوطنية من هذه النزعة التقليدية المتحدية لأنها في تكوينها كانت ذات طبيعة تضامنية هوياتية تقوم على الاتحاد والانتماء العرقي، لتنتقل بعد ذلك في وقت لاحق إلى جماعة سياسية قائمة على الانتماء العقائدي الطوعي للأفراد. ويشير غاليسو إلى الازدواجية المميزة للحركة الجمعوية المنقسمة بين تيارين أحدهما حدثي يدفع نحو المشاركة والتحرر (جمعيات الحقوق السياسية والمدنية) والآخر تقليدي وشعبي ذو نزعة دينية ووطنية.<sup>6</sup>

لقد كانت العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية مثار اهتمام وانشغال لدى الباحثين في مختلف المجتمعات، ذلك أن مبدأ حرية إنشاء الجمعيات لا يهم الأفراد بقدر ما يهم الجماعات ويصبح هذا المبدأ بموجب ذلك مصدر التوتر المستمر القائم بين الجمعيات والدولة ممثلة في أجهزة النظام ويقول بشأن ذلك بعض الباحثين: "إن مشكل حرية التجمع لا يخص بالفعل الحرية الفردية فحسب، أي حرية انتماء الفرد إلى جمعية، واحترام حقوقه الأساسية، بل يتعلق الأمر بأكثر من ذلك، أي الاعتراف من خلال ذلك المبدأ بحرية المجموعات داخل الدولة وفي مواجهة الدولة. وتحترس سيادة الدولة باستمرار من القوى المنافسة التي لا توظرها. بحيث أن كل جماعة منظمة هي بمثابة منافس للدولة، وطبيعي أن يميل الحكام إلى منعها أو تحديد فعاليتها ومراقبتها ولا تخرج الحركة الجمعوية عن هذه النزعة."

وبالنسبة للجزائر يشير غاليسو إلى إمكانية تفسير نزعة المعارضة المميز لموقف الحركات الاجتماعية تجاه الدولة من خلال عامل تاريخي يخص العلاقة بين الحركة الجمعوية والتيار الوطني والدولة الاستعمارية. فوضعية الاحتلال والعنف والقمع عوامل جعلت الدولة تقع خارج دائرة المجتمع الأهلي، بل جعلتها كيانا معاديا وغريبا عن الجسم الاجتماعي. وقد تغذى ذلك الواقع وترسخ في الذاكرة الجمعية بفعل تأثير خطاب الحركة الوطنية المناهض للاستعمار والمناادي بالاستقلال.

إذا كان وصف غاليسو هذا يصدق على الحقبة الاستعمارية فإن فترة الاستقلال لم تكن بعيدة تماما عن ذلك، فالتغيرات الطفيفة التي مست هياكل الدولة الموروثة عن فترة الاحتلال (الإدارة، القوانين، الأجهزة) وكذلك ممارسات النخب الجديدة أو الأسياد الجدد (لأنهم في الواقع تصرفوا مع الناس بعقلية الفاتحين) لم تغير كثيرا من تلك العلاقة المبنية على نزعة سلطوية من قبل النظام السياسي وأجهزته ومؤسساته تجاه المجتمع. لذلك بقيت نزعة المعارضة والاحتجاج من السمات المميزة للحركة الجمعوية وقد تجسد ذلك في طبيعة العلاقات المتوترة التي سادت بين الدولة والمجتمع طوال فترة الاستقلال مؤدية أحيانا كثيرة إلى المواجهة والصراع بينهما مرة بشكل مفتوح ومرات أخرى بشكل مضمحل طوال السنوات الماضية.<sup>7</sup>

في ضوء هذا التحليل يمكننا فهم النزعة الاحتجاجية لدى الجمعيات على ضعفها وندرتها كتعبير عن عدم الرضا تجاه أسلوب توزيع الريع (الامتيازات والخدمات) وليس بمثابة رفض للطبيعة السلطوية للنظام ومؤسساته. إنها حرب المواقع في سبيل تحصيل مزيد من الامتيازات أو الحفاظ على المكتسب منها، وكذلك وسيلة للتموقع ضمن الساحة السياسية المغلقة من قبل السلطة التي تفتحها لمن تشاء وتغلقها على من تشاء. لذلك فإن جل الجمعيات الموجودة على الساحة بعيدة عن كونها كيانات تلعب دور القوة المضادة للسلطة التي تحفظ التوازن. وقد سمحت سيطرة الدولة على الجمعيات بتشكيل فضاء واسع لحركة جمعوية شكلية ومقيدة توفر مجالا لنشاط طقوسي وممارسة احتفالية ونخبوية بالأساس تستعملها الدولة والنخبة الحاكمة لتحقيق أهدافها وتمير سياساتها. ولكنها تقلص في ذات الوقت فرص تبلور مجال

مفتوح لممارسة الحقوق السياسية والحريات المدنية مثل حرية التنظيم والتعبير... الخ . بل تعمل على تقويض مثل تلك المجالات إن تكونت.

لكن ذلك لا ينفى أن الجمعيات تعرف فترات معينة تتمتع فيها بحد أدنى من المبادرة ومن التطور والتوسع، وهي فترات الأزمة التي يمر بها النظام السياسي والاجتماعي . حيث تقلص قدرة الدولة نسبيا على ممارسة الرقابة والتقييد بفعل ما يصيب أجهزتها جراء الاضطرابات الاجتماعية والأزمات السياسية الناتجة عن المواجهة بين المجموعات المتنافسة داخل الدولة من أجل السلطة . سوسيولوجيا تعتبر الحركات الاجتماعية الحديثة في الجزائر تنظيمات نخبوية تستقطب أعضاءها من الشرائح الوسطى بالأساس؛ المثقفون، الموظفون، أرباب العمل، الطلبة، النساء العاملات، الشباب المتعلم العاطل عن العمل... الخ، وبصرف النظر عن المواقف التي قد تتخذها من السلطة سواء كانت بالرفض والاحتجاج أو القبول والخضوع، فإنها تقع باستمرار ضمن الحيز الذي تسيطر عليه الدولة والسلطة القائمة<sup>8</sup> . نفس هذه التنظيمات تحافظ رغم تباين مواقفها على روابط قوية مع الأحزاب السياسية، بل أن بعضها يوجد في حالة تبعية كاملة لأحزاب معينة مما يعرضها لانقسامات عديدة بسبب تعدد ولاءاتها وتنافس قياداتها على الزعامة والسلطة الشيء الذي يضعفها ويجعلها سهلة الانقياد والاستعمال كأدوات لخدمة استراتيجيات المجموعات والزمير المتنافسة داخل مؤسسات وأجهزة الدولة (الجيش، الرئاسة، الإدارة العمومية، المجالس التمثيلية).

لا يخفى على أحد أن الجمعيات بمختلف أنواعها تشكل هدفا مفضلا للسياسيين والأحزاب وبخاصة في أوقات معينة مثل فترات الانتخابات حيث تتحول الجمعيات إلى آلة انتخابية، ورغم منع قانون الجمعيات أي شكل من الارتباط مع الأحزاب التي تستعمل هذه الجمعيات لتمير سياساتها، فإن الدولة ممثلة في أجهزة السلطة القائمة (الرئاسة، الحكومة، الإدارة العمومية على المستوى المحلي (هي أول من يخرق القانون<sup>9</sup> .

الاحزاب	الجمعيات المنتمية لها
جبهة التحرير الوطني	8

6	التجمع الوطني الديمقراطي
2	حركة مجتمع السلم
1	حركة النهضة
1	حزب التجديد
1	حزب الوحدة

المصدر: Derras,O. Le fait associatif en Algérie, le cas d'Oran. Insaniyat, No. 8, 1999 p103

### المجتمع المدني والتفعيل الاجتماعي والثقافي:

يمر المجتمع المدني الآن بمرحلة سادها الجمود والسكون، تختلف عن المرحلة الأولى من ميلاده في بداية التسعينات، والتي عرف أثناءها ازدهارا كبيرا ونشاطا ملموسا ومثمرا وفعالا في جميع الميادين. لقد قام في هذه المرحلة بالذات بدور فعال مراقبا وضابط وضاعط على أجهزة الدولة وهيئاتها المحلية. كما عرف عنه في المراحل الأولى من ميلاده وبروزه قوة إجتماعية جموعية أنه وقف ندا للدولة من أجل التكفل بالتنمية المحلية، وأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطنين.

وقد أدى هذا الموقف الذي تميز به المجتمع المدني بالدولة وكل أجهزتها وهيئاتها المحلية والوطنية، أن تعتبره فاعلا وشريكا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا أساسيا ومهما لا بد من التحاور معه، وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية المحلية لقد تبوأ المجتمع المدني هذه المكانة في المخيال الرسمي للسلطة، وأيضا في المخيال الشعبي للجماهير في سنوات التسعينات بفضل الحماس الكبير والنضال القوي والوعي العميق، الذي امتاز به المؤسسون الأوائل لعدد من الجمعيات على المستوى المحلي والوطني، حيث وهبوا حياتهم وأموالهم نضالا من أجل الترقية المحلية، وترقية المواطن وواقعه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. غير أن الواقع الجموعي قد فقد بعضا من حماسه ونشاطه، حيث تراجعت بعض الجمعيات وتخلت عن مبادئها ومهامها التي تأسست أصلا من

أجلها، كما ساد بعض لجمعيات نفسها نوع من الفوضى والانشقاقات والتكتلات الداخلية والصراعات من أجل الزعامة والسلطة. بالإضافة إلى أن جمعيات أخرى قد انحرفت عن أهدافها النبيلة لتتحول إلى جماعات إرهابية مخربة ومدمرة للمواطن والوطن، كما أن عدداً آخر من الجمعيات قد اختفى واندثر لعدم قدرتها على المقاومة ومواجهة الصعوبات والعراقيل المختلفة سواء الداخلية منها أو الخارجية.<sup>10</sup>

إن القوى المحركة للتنمية المحلية، هي وجه من أوجه القوى المحركة للتنمية الوطنية. غير أن هذا التكامل للأوجه المحركة للتنمية لا يمكنه أن يتحقق في غياب (علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني). وفي غياب ثقافة ديمقراطية وشفافية في التسيير وفي التخطيط واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية. إن الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي، أثبت غير مرة، وفي مناسبات كثيرة عن (الفكر التكاملي) بين المجتمع المدني والدولة، ليفسح المجال لنمط فكري غنته الصراعات المتتالية، والتخوفات المتبادلة، فالدولة تخاف وتخشى تحركات المجتمع المدني، والمجتمع المدني يخاف، ويخشى اضطهاد وقهر الدولة. وقد نتج عن هذه الصراعات وهذه التخوفات نكران متبادل، فالدولة تنكرت للمجتمع المدني ولدوره ولقدرته في تفعيل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، والمجتمع المدني تنكر بدوره لدور الدولة في تسيير شؤون الأمة.

وقد تجلى بعض من هذا الاختناق في تخلي النخب الوطنية المثقفة عن المجتمع المدني والذي تبنته في بداية الأمر، وفي أيام التأسيس الجمعي، لتنسلخ عنه وتتنكر له، وتقطع حبال الاتصال والتواصل معه بمجرد ارتقاءها وحصولها على مناصب حكومية في أجهزة الدولة، كما أن من أسباب بعض هذا الاختناق لا بد أن نشير إلى غياب فكر جمعي جديد ومتطور وذو فعالية ثقافية وسياسية واقتصادية قوية في هذا الزمان بالذات، وفي هذه الظروف التي يمر بها المجتمع. فالمطلوب من هذا الفكر "إحداث قفزة في الفكر الخامل والراكد، تنقله من حالة العجز إلى حالة القوة والحيوية والنشاط أي لأن المطلوب دائماً هو تغيير العقل. وهذا يعني تغيير مفاهيم الناس القديمة البالية واستبدالها بمفاهيم جديدة صالحة للعصر الجديد. ويتضمن

هذا التوجه سياسة ثقافية متكاملة، تعتبر الثقافة مجموعة من المفاهيم، التي يمكن أن تكون خاطئة بسبب الانحطاط والتي من السهل تغييرها إذا أمكن خلق نخبة متعلمة ومتنورة ومتشعبة بالثقافة العقلية"

في ظل هذه التناقضات السياسية والثقافية الداخلية والخارجية، التي أصابت كيان المجتمع المدني، فإن النخب القائدة له، مطالبة بتأسيس فكر جمعي أصيل وفعال وحر ومسؤول، فكر مناهض للجمود والتخلف والتحجر، فكر ثائر ومجدد، فكر ديمقراطي أساسه الحوار والاحترام المتبادل بين كل الأطراف الفاعلة والمتفاعلة داخل المجتمع. فكر يمتاز بالقدرة المعرفية والجرأة والشجاعة من أجل " محاصرة الدولة وسلطاتها المطلقة، وإحياء للمبادرات القاعدية، وبث للروح في المؤسسات والمنظمات والتضامات الشعبية المختلفة".

مهما يكن من أمر، فلقد مر المجتمع المدني بحالة من الجمود والتحجر، بالرغم مما أتاحت له الأجواء السياسية والثقافية والاجتماعية من ظروف حسنة للحركة والعمل. وخاصة تلك الأجواء من الانفتاح الديموقراطي والتعددية الحزبية والنقابية، التي عرفها المجتمع الجزائري في هذه المرحلة بالذات. لقد تجلت حالات الجمود والتحجر في المنظومة الفكرية للمجتمع المدني، عبر تلك المبادئ التي تحولت في خطابه إلى شعارات شكلية فقط، يرددتها في مناسبات واحتفالات مختلفة كالمواطنة، وحقوق الإنسان، والحريات الفردية والجماعية، والتنمية المحلية، ومحاربة الآفات الاجتماعية، والنزاهة، والشفافية في التسير، وكرامة المواطن، وضمان حق التربية والتعليم، وحق العمل والشغل، كما أنه انحرف عن " طابعه القيمي المثالي والأخلاقي، حيث تبغ نظلما قيميا وسلوكيا وثقافيا جديده طبعته الأنانية والاستبداد والنزوع الطاغى إلى السلطة والقوة والتراتبية، والتعصب الفئوي والانغلاق والتبعية لجامعة العصبية، وانعدام الاستغلال ضمن إطار العصبية والاستقلال بها عن سواها من العصبيات"<sup>11</sup>.

الخاتمة:

يبقى في اعتقادنا (المجتمع المدني)، مرشحا للقيام بدور كبير وبارز في تفعيل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المحلي، وذلك راجع إلى ما يمتلك من عناصر وفعاليات إيجابية متمثلة في تلك الجمعيات الفعالة والصادقة في نضالها وفي نشاطها بقيادة نخب مثقفة، ما فتئت تدعم وتقوي بكل وعي والتزام، النشاط الجمعوي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، قد يقوم المجتمع المدني بدور فعال في التنمية المحلية، وذلك راجع أساسا إلى تلك المعرفة العميقة بالمجتمع المحلي، وخصوصياته الثقافية والبشرية وطاقاته وثرواته المعدنية. غير أن الواقع المزري والسيء الخاص ببعض الجمعيات وعددها كبير جدا قد منع المجتمع المدني من أن يكون فاعلا وقويا ومؤثرا في المشهد الاجتماعي والثقافي والسياسي المحلي والوطني. لقد أصبحت هذه الجمعيات عبارة عن مجموعات فارغة، ينقصها الحس والوعي الجمعوي. فهي عبارة عن لقاء مجموعة من الأفراد، شكلوا فريقا وضبطوه، وفق الأسس القانونية والإدارية المنظمة للجمعيات، وصنعوا لأنفسهم اسما كباقي الأسماء الشكلية، التي ينقصها المسمى الحقيقي. فالمجتمع المدني يكتسب قوته بقوة العناصر المشكلة له، سواء في المستوى الفردي أو في المستوى الجماعي ضمن إطار ثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي ديموقراطي، تحترم فيه الإرادات والمبادرات والحريات.

الهوامش :

**1- العياشي، عنصر:** "ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا" في إنسانيات، المجلة الجزائرية في الإنترولوجية والعلوم الاجتماعية – العدد - 13 جانفي افريل – 2001مجلد 1 -- 7 وهران ص. 64

**2- المرجع نفسه ، ص 78.**

**3- المرجع نفسه ص 81.**

**4- التحديدات المقدمة وردت في عزمي بشارة، " واقع وفكر المجتمع المدني، قراءة شرق اوسطية " منشور في إشكاليات تعثر التحول الديموقراطي في الوطن العربي. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، . 1997 ص 391.**

- 5- Lahouari Addi, Le choix des Algériens : Le Monde Diplomatique ,  
Juin 1990.
- 6- Gallissot,R. Mouvement associatif et mouvement social, rapport  
Etat/société dans l'histoire maghrébine. Insaniyat, Revue algérienne  
d'anthropologie et des sciences sociales, No 8, p 6.
- 7- Gallissot,R. P13.
- 8- Ch, Debbasch et J, Bourdon, les associations, PUF coll. Que sais-je ?  
3éd. Paris 1990. P 34 cité par Lakjaa, op ; Cit.p 3.

Derras,O. Le fait associatif en Algérie, le cas d'Oran. Insaniyat, No. 8, -9  
1999 p 103.

**10-** برهان، غليون :مجتمع النخبة. دار البراق للنشر، تونس، ماي 1989 ص  
130.

**11-** عبد العزيز، قباني :العصبية بنية المجتمع العربي، منشورات دار الآفاق  
الجديدة بيروت 1997 ص 223 .